العروبة والإسلام وقضايا المستقبل

مدخـــل

أجـدني معلقـاً أهمية خاصة على الحوار الذي ينظمه مركز دراسات الوحدة العـربية بالقاهرة في الأسبوع الأخير من شهر أيلول ـ سبتمبر **١٩٨٩** بين التيارين القـومي والديني في الوطن العربي حول موضوع «العروبة والإسلام». وقد سألت نفسي عن أسبـاب ذلك وعن العناية الخاصة التي أوليتها للتفكير في الموضوع، فحددت ثلاثة أسباب.

أولها هدف هذا الحوار. فهو كما حدده المركز «حوار مباشر بين التيارين من أجل إقامة جسور فكرية بينهما، ووضع حد لكثير من الخلافات الفكرية والسياسية المفتعـل بعضهـا بينهمـا، وإيجـاد صيغـة تعاون على برنامج محدد يعالج قضايا المستقبل». فهذا هدف عظيم يحكمه منطق الفعل ورؤية مستقبلية.

ثانيها المدعوون للمشاركة فيه. فقائمة الأسماء التي وجه المركز إليها الدعوة تضم حوالي المائة من قيادات التيارين الفكرية والسياسية على مستوى الوطن العربي من المحيط إلى الخليج.

وثـالثها موضوع الحوار. فهذا الموضوع لا يزال من الموضوعات البالغة الأهمية الشـــديدة الإلحـاح كمـا هو شأنـه منـذ عدة عقـود، وقـد عُنيت به على الصعيد الشخصي مذ تفتحت فتى يافعاً قبل أربعة عقود وبلورت بشأنه موقفاً حددت من خلاله انتمائي للحضارة العربية الإسلامية وهويتي التي تجمع بين لساني العربي وديني الإسلامي وتراثي الحضاري.

وجدت فضلاً عن ذلك أنني أتحمس دوماً للحوار اقتناعاً بجدواه، وهو عندي كما أوضحت في كتابي «حوار ومطارحات» أفضل وسائل التعلم وتحقيق اللقاء بين بني البشر. كما وجدت أنني كواحد من جيل الكهولة حريص على أن أقدم لجيل الحداثة من الشباب المتفتح عصارة ما وصلت إليه في هذا الموضوع الحيوي.

كانت استجابتي فورية للدعوة الكريمة للمشاركة في الحوار. وقبلت أن أكتب ضمن وقت قصير ورقة تطرح فيه ناقضاً ما وعدت به نفسي من عدم كتابة بحوث خلال فصل الصيف. وقد تساءلت حين اعتكفت للكتابة عن زاوية النظر للموضوع، وفي اعتباري أنه سبق لي أن تناولته في مرات ثلاث من زوايا مختلفة خلال العقد الأخير، كانت الثالثة حين أجبت عن السؤال الموحي المحكم الذي وجهه الأخ الأستاذ توفيق أبو بكر عن مستقبل العلاقة بين التيارين الديني والقومي في «حواره القومي» المكتوب مع عدد من المشتغلين بالعمل العام على صعيدي الفكر والسياسة.

استقر رأيي بعد تفكر على أن أعالج الموضوع من زاوية النظر في متطلبات التعامل مع قضايا المستقبل. وواضح أن التيار «القومي» العربي يضع نُصب عينه معالجة قضايا المستقبل في الدائرة العربية. كما يضع التيار «الديني» الإسلامي نُصب عينه معالجة قضايا المستقبل في الدائرة الإسلامية التي تضم في داخلها الدائرة العربية ودوائر قوميات أخرى تلتقي جميعها في انتمائها للحضارة العربية الإسلامية. ولكن فهم قضايا المستقبل في الدائرتين كلتيهما يقتضي بداية التعرف على قضايا المستقبل في عالمنا المعاصر ودائرته العالمية الذي هو عالم مترابط يعيش ثورة اتصال لم تشهد لها الإنسانية مثيلاً من قبل قربت بين اطرافه وجعلت منه عالم الاعتماد المتبادل الذي يتبادل كل جزء فيه التأثير مع بقية الأجزاء. فما هي «قضايا المستقبل» في الدائرة العالمية؟ وما علاقتها «بالنظام» الذي يحكم عالمنا المعاصر؟ وما هي النتيجة التي نتوصل إليها بعد النظر في هذه القضايا؟

قضايا المستقبل العالمية

في الإجابة عن السؤالين الأوليْن نوجز ما تضمنته دراسات كثيرة تناولت قضايا المستقبل العالمية والنظام العالمي.

إن قضايا المستقبل في الدائرة العالمية يحددها واقع قائم في عالمنا تناولته بالدراسة والنظر بحوث ودراسات وتقارير كثيرة. ويجري الحديث في هذا الواقع عن مشكلات فيه تتحدى الإنسان، ومنها مشكلات «حماية البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية لاسيما غير المتجددة منها وأزمة الطاقة والعمالة والتضخم والكفاح ضد الآفات الاجتماعية التي لا تزال تعاني منها غالبية الشعوب والقضاء على أوجه الظلم وعدم المساواة التي تنتشر داخل الأمم وتسود فيما بينها والدفاع عن حقوق الإنسان والكفاح ضد مخلفات الاستعمار وحماية السلام ونزع السلاح»، كما أوضح تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال الذي صدر عن اليونسكو عام ١٩٨١. كما يجري الحديث في هذا الواقع عن «أقلية من الناس في عالمنا تمتلك النصيب الأكبر من الثروات والدخل. وهناك مئات الملايين من البشر جوعى بينما أقوام آخرون منهمكون في الاستهلاك على نطاق ضخم. والدول المالكة لكثير من المواد الخام لا تشترك إلا هامشياً في الإنتاج الصناعي. وقد أصبح اعتماد الأغلبية على الأقلية أكثر وضوحاً ورسوخاً، وبانت الفجوة بين دول يقع معظمها في الشمال ودول يقع معظمها في الجنوب. وهذه الفجوة آخذة في الاتساع. وأوجه التفاوت آخذة في الزيادة حجماً وتطوراً. وقد لاحظت الفقرة الأولى من إعلان الأمم المتحدة الخاص بإقامة نظام دولي جديد الذي صدر في أيار ـ مايو ١٩٧٤ «أن مكاسب التقدم التقني ليست مقسمة بالتساوي بين أعضاء المجتمع الدولي. وقد ثبت أنه من المستحيل تحقيق تنمية عادلة ومتوازنة للمجتمع الدولي في ظل النظام الاقتصادي الحالي. ذلك بأن الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية مستمرة في ظل نظام أُقيم في وقت لم يكن فيه للبلدان النامية وجود كبلدان مستقلة، وهو نظام يديم عدم المساواة». على صعيد استغلال موارد المحيطات بطريقة سيئة أو بصورة بالغة

الكثافة من جانب قلة من الدول تنتهك الحق المتكافىء لجميع الدول الأخرى في التمتع بنصيبها مما هو هبة الطبيعة للبشرية جمعاء. . وعلى صعيد انتاج الغذاء وتوزيعه. . وعلى صعيد انتشار التقنية والصناعات. . وعلى صعيد تأثير الإنسان على البيئة. . وعلى صعيد بُنى التجارة وشروط التبادل التجاري. . وعلى صعيد استخدام المواد الخام. . وعلى صعيد العمل والعمالة. وما يصدق على هذا النظام الاقتصادي الدولي يصدق على نظام الاتصال الدولي، وعلى النظام الدولي السياسي، أي على النظام العالمي بجوانبه المختلفة.

واضح أن الواقع القائم في عالمنا محكوم بما يصطلح على تسميته بالنظام العالمي الذي يعود في أصوله إلى النظام الأوروبي، وهو نظام بدأ يتكون في أوروبا منذ القرن السادس عشر الميلادي ولم يلبث أن حكم العلاقات بين الدول الأوروبية في أوروبا ثم خارجها في القارات الأخرى إبان عصر الاستعمار الأوروبي. وكان عالمنا قد عرف أنظمة أخرى في مناطق أخرى، من بينها النظام الذي عرفته الحضارة العربية الإسلامية في علاقاتها مع الشعوب والدول الأخرى. وهو نظام قام على نظرية وكانت له طبيعته ومصادره، كما أوضح مجيد حذوري في تقديمه لكتاب السير للشيباني. وتتحدث الدراسات المستقبلية التي عالجت النظام العالمي القائم عن البدائل المطروحة ضمن مشاهد مستقبلية وعن أنماط التفاعلات الدولية الجارية فيها، فتتصور ثلاثة أنظمة للتفاعلات تحدد شكل العلاقات الدولية مستقبلاً، وهي نظام التعاون والتنافس، ونظام التوتر والردع، ونظام العنف والحرب. وهي تقرر أن سباق التسلح ظل متقدماً على الحد من التسلح، وتحذر من سيادة قيم ثقافة حسية في الغرب بمعسكريه ومن محاولة الانغماسيين في المجتمعات الأخرى تبنّيها لأنها لن تكون نابعة عن علاقة أصيلة عضوية مع قوى الانتاج والتقنية الأمر الذي يؤدي إلى ردود فعل قوية لدى الجماهير ترفضها في شكل عقائد وتراها ملازمة للتبعية، كما تنبه إلى خطورة احتمال أن تسود علاقات الاعتماد غير المتكافئة أو علاقات التبعية على صعيد النظام الاقتصادي فتتلاشى الشخصية المعنوية للدول الأضعف، وفق

ما عرضه عبد المنعم سعيد في كتابه العرب ومستقبل النظام العالمي لآراء كوهن ووايز ومايلز وكول وجيرشني وكوين وناي وغيرهم من دارسي المستقبل في الغرب.

إن النظر في واقع النظام العالمي القائم وأصوله ورؤى مستقبلة يوصل إلى الشك في قدرته على أن يثمر تعاوناً دولياً لحل مشكلات عالمنا. ويوضح أن هناك مسببات توتر توجد في ظل هذا النظام هي الاستعمار والاستعلاء العنصري والاستغلال الطبقي والتعصب الديني والصراع العقيدي والإرهاب الرسمي وغير الرسمي، وأن وراء هذه المسببات أزمة قيم تفعل فعلها في هذا النظام يجري فيها انكار الغير وعدم التسليم باختلافه والكيل بكيلين وتسلط فكرة القوة الغاشمة والمصلحة المتأثرة بدلاً من الحق والعدل وتحكم فكرة الصراع بدلاً من التعارف والتعاون واعتبار الطبيعة عدواً يصارعه الإنسان ويقهره. وينتهي هذا النظر في واقع النظام العالمي إلى ملاحظة أن الإحساس بالأخطار الناجمة عن أزمة القيم هذه أصبح قوياً في عالمنا بعد أن هددت الجميع وأنذرت بفتنة لا تصيبن الذين ظلموا خاصة، وأنها تدعو إلى مراجعة وقد بدأت هذه المراجعة فعلاً في عوالم عالمنا الثلاث، وهي تشهد تفاعلات في الأعماق وعلى السطح وتؤدي إلى تغييرات، وأن عالمنا يشهد صحوة الفكر الفلسفي الذي عاد إلى طرح التساؤلات الفلسفية الأولى كما يشهد ظاهرة إحياء روحية تفاعلت في تكوينها عوامل مختلفة سياسية واجتماعية وثقافية ويشهد أيضاً وعياً في الذات القومية ونزوعاً إلى الوحدة القائمة على التنوع.

النتيجة التي نتوصل إليها بعد النظر في قضايا المستقبل في الدائرة العالمية هي أن النجاح في معاجلة هذه القضايا يقتضي العمل لإقامة نظام عالمي يعتمد القيم العلا والمبادىء الأخلاقية لأن اختبار الإنسانية عبر التاريخ يظهر أن أي نظام على أي صعيد يفقد معناه إذا لم يفعل ذلك، وأن السلام يتحقق حين يسود نظام قيمي أخلاقي. كما يقتضي التواؤم مع البيئة انطلاقاً من إدراك أن الإنسان جزء من نظام الكون، ووعي مختلف الأقوام والدول بحقيقة انتمائهم إلى الدائرة العالمية إلى جانب انتمائهم لدوائر الموطن والقوم والعقيدة والحضارة، والاعتراف بالتعددية

القومية والحضارية والانطلاق منها إلى الوحدة القائمة على التنوع من خلال تحقيق التفاعل بين مختلف الثقافات.

تبيِّن هذه النتيجة بخاصة أهمية كل من العقيدة والانتماء القومي الحضاري في التعامل مع قضايا المستقبل في الدائرة العالمية. كما تبيِّن أن هناك دوراً ينتظر الحضارة العربية الإسلامية كي تقوم بالإسهام في صنع الاستجابة الصحيحة لتحديات العصر ومعالجة مشكلات عالمنا.

تبيِّن هذه النتيجة أخيراً أن عدم التصدي لمعالجة قضايا المستقبل العالمية واستمرار النظام العالمي الحالي سيعني سيادة علاقات التبعية على صعيد النظام الاقتصادي. الأمر الذي سيؤدي إلى أن يشهد عالمنا تفاعلات ضمن نظام التوتر والردع تتحول إلى تفاعلات ضمن نظام العنف والحرب، فيستحيل من ثم قيام نظام التعاون والتنافس.

لا بديل إذن أمام أمتنا والأمم الأخرى التي تعاني من النظام العالمي الحالي عن أن تحشد كل طاقاتها لإقامة النظام العالمي الجديد الذي يعتمد القيم العلا والمبادىء الأخلاقية مع المصلحة ويحقق تواؤم الإنسان مع نفسه ومجتمعه وبيئته.

قضايا المستقبل في الدائرتين العربية والإسلامية

إذا كان النظر في «قضايا المستقبل» في الدائرة العالمية يبيِّن لنا أهمية كل من العقيدة والانتماء القومي الحضاري في التعامل الصحيح مع هذه القضايا، وضرورة العمل لإقامة نظام عالمي جديد يعتمد القيم العلا والمبادىء الأخلاقية، ووجود دور ينتظر الحضارة العربية الإسلامية كي تسهم في صنع الاستجابة الصحيحة لتحديات العصر ومعالجة مشكلات عالمنا، فإن من البديهي أن قيام هذه الحضارة بدورها في عالمنا يقتضي بداية النجاح في معالجة قضايا المستقبل في كل من الدائرتين العربية والإسلامية. ذلك أن من غير المعقول أن نكون قادرين على النهوض بمسؤوليات الدور العالمي قبل أن نبني قوتنا ونعالج مشاكلنا. فما هي قضايا المستقبل في كل

من الـدائرتين؟ وكيف نتصور المشروع الحضاري الجديد في كل منهما؟ وما هو مكان العقيدة في هذا المشروع وفي العمل له؟ وماذا يترتب على ذلك كله فيما يتعلق بالتيارين القومي والديني؟ وما هي الحقائق الخاصة بنشأة هذين التيارين والعلاقة بينهما؟.

ننظر أولاً في قضايا المستقبل في الدائرة العربية، وهذه الأولوية لا ترجع إلى كوننا ننتمي إلى هذه الدائرة فحسب، وإنما تفرضها حقيقة أن الوطن العربي هو في موقع القلب من العالم الإسلامي. فهو مهد العقيدة وموطن المقدسات. «وهو من وجهة نظر جغرافية النواة النووية في الإسلام، ومن وجهة نظر حضارية رأسٌ مؤثر ومـوحٍ. ولهذا كان أمراً مقدوراً دائماً ومن قديم أن يقوم الوطن العربي في العالم الإسلامي بدور خاص لا على المستوى الديني فحسب بل على المستوى السياسي كذلك» كما يقول جمال حمدان.

تحدد الأهداف التي بلورتها أُمتنا العربية لنفسها وهي تواجه الغزو الاستعماري الغربي وتعالج أوضاعها، قضايا المستقبل العربي. فالغزوة الصهيونية الاستعمارية لفلسطين في قلب الوطن العربي وما نجم عنها من احتلال صهيوني لأراضٍ عربية أخرى يطرح قضية «تحرير فلسطين» والاستقلال «الوطني والقومي» الذي لا يكتمل إلا بتحرير فلسطين. وواقع التجزئة في الوطن العربي يطرح قضية «الوحدة العربية». والممـارسـات التي تمس حقـوق الإنسـان ومنها الخلل في عملية تداول السلطة وانتقـالها يطرح قضية «الشورى والديموقراطية». والتبعية للآخر على صعيد الأمن الغـذائي بخـاصـة تطرح قضية «التنمية المستقلة» وتحقيق الكفاية. وواقع الظلم الاجتماعي في أوساط المجتمع يطرح قضية «العدالة الاجتماعية» والعدل بعامة. ومعالجة هذه القضايا معالجة صحيحة والتطلع لقيام الأمة بدورها في عالمها يطرحان قضية «التجدد الحضاري والمعاصرة والإسهام الحضاري» في بناء عالمنا المعاصر ومعالجة قضاياه المستقبلية.

تمثل هذه الأهداف العناصر الرئيسية «للمشروع الحضاري العربي الجديد»

الذي يتبناه التيار العربي القومي ويعمل لإنجازه. وقد مرَّ «العمل العربي» الذي هو «مجموع الجهود المبذولة لتحقيق هذه الأهداف» بمراحل عدة على مدى أكثر من قرن في إطار «النهضة»، وخاض غمار تجربة غنية على مختلف الصعد الفكرية والتنظيمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية حفلت بإيجابيات ولم تخلُ من سلبيات اعتورتها. وهو يقف اليوم أمام مجموعة أسئلة برزت من خلال هذه التجربة تدور حول كيفية العمل لتحقيق هذه الأهداف في المرحلة الراهنة. وتتصل هذه الاسئلة التي أوردناها في دراسة حول العمل العربي منشورة في كتاب «وحدة التنوع» بالاستراتيجية المناسبة للفوز في الصراع العربي الصهيوني، وبمعالجة التناقضات التي تقوم بين الدول القطرية في الدائرة العربية، وبالعلاقة التي يجب أن تحكم الدول العربية بالدول المجاورة للوطن العربي التي تمثل عمقه، وبكيفية الخروج من التبعية لدوائر النفوذ الدولية وتحقيق الأمن العربي القومي، وبالعمل لاحترام حقوق الإنسان وكفالة ممارستها لتأمين استقرار الحكم، وبمنهج تحقيق العدل الاجتماعي. كما تتضمن هذه الاسئلة قضايا فكرية وتنظيمية تتعلق بالهوية ودوائر الانتماء والصلة بين الوطنية والقومية والعقيدة والحضارة والعالمية، وآلية العلاقة بين الشعب والحكومة، والصيغ المناسبة للعمل التنظيمي الخ. . ويلح من بين هذه الاسئلة جميعها سؤال يتعلق بالعقيدة في هذا العمل العربي، يتساءل عن ضرورتها له بداية، وعن المواصفات المطلوب توافرها في هذه العقيدة.

واضح أن أوساط التيار العربي القومي تشهد اهتماماً بالإجابة عن هذا السؤال، انطلاقاً من إدراك حقيقة تلفت النظر في الاجتماع الإنساني هي دور العقيدة على صعيدي الفرد والمجتمع في قيام الحضارة لكونها شرطاً لازماً لتفاعل الإنسان مع التراب والزمان. ويلفت نظر مؤرخي الأفكار أن توافر «النظرة الكونية» من خلال عقيدة كان أمراً ملازماً لكل نهضة حققها مجتمع إنساني، وأن القاسم المشترك بين الأفراد الذين حققوا إنجازات في التاريخ الإنساني هو إيمانهم بعقيدة وفرت لهم النظرة الكونية وحفزتهم على العمل الدائب. ومنذ أن طرحت مسألة العقيدة المطلوبة

على بساط البحث في حركة «النهضة» وهناك اجتهادات في التيار القومي بشأنها ظهرت في نطاق الاحتكاك الحضاري مع الغرب. وقد وجد اجتهاد يقول بتبني الليبرالية أو الماركسية أو غيرهما من عقائد الغرب عقيدة للعمل العربي. كما وجد اجتهاد يقول بأن العقيدة المطلوبة يجب أن تعبِّر عن روح الأمة وتلبي متطلباتها، فكان التطلع إلى الإسلام والربط بين العروبة والإسلام.

يتبنى التيار الديني في الدائرة العربية الأهداف الستة إياها، وإن عبّر الإسلاميون عنها بمصطلحاتٍ مختلفةٍ أحياناً، كأن يفضلوا في الغالب استخدام مصطلح الشورى على الديموقراطية ومصطلح العدالة الاجتماعية على الاشتراكية. وهم يطرحون مفاهيمهم لهذه الأهداف التي قد تختلف عن المفاهيم السائدة في أوساط التيار القومي. كما نجدهم حريصين على الربط بين قضايا المستقبل في الدائرة العربية وقضايا المستقبل في الدائرة الإسلامية بعامة التي تضم في داخلها عدة دوائر قومية. ونحن حين نتأمل في قضايا المستقبل على صعيد كل دائرة قومية بمفردها في عالمنا الإسلامي نجد تشابهاً كبيراً بينها من حيث ارتباطها بأهداف «الشورى والديموقراطية» و«التنمية المستقلة وتحقيق الكفاية» و«العدالة الاجتماعية» و«التجدد الحضاري» فضلاً عن «تحرير فلسطين والاستقلال». كما يلفت نظرنا وجود قاسم مشترك أعظم بين أوضاع هذه الدوائر يبلور هذه الأهداف لتكون أهدافاً للعالم الإسلامي بكامله. وهذا يعود إلى أن البلاد التي تقع في دائرة الحضارة العربية الإسلامية تعيش ظروفاً متشابهة من حيث التجربة التاريخية التي مرت بها على مدى قرون، ووقوعها في العصر الحديث تحت تسلط الاستعمار الغربي ومعاناتها مع بلاد آسيوية وإفريقية أخرى من التسلط الاستعماري ومشاركتها في ثورة التحرير وحصول غالبيتها على الاستقلال ومجابهتهم مشكلات ما بعد الاستقلال. كما أنها تعيش ظروفاً متشابهة من حيث الخطر الذي يتهددها، وهو استمرارٌ للخطر الذي جابهها من قبل مجتمعة في إطار الدولة العربية الإسلامية وإن اختلف في صورته وحجمه. ومعلوم أن هذا الخطر حين اشتد في القرن الماضي كان حافزاً على بروز فكرة الجامعة الإسلامية والدعوة إلى اتحاد المسلمين.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن التيار الديني في الدائرة العربية يضم إلى جانب الإسلاميين إخوة من العرب الذين يدينون بالنصرانية شملتهم ظاهرة الاحياء الروحي. ويتبنى جُل هؤلاء الأهداف نفسها، ويعبرون عن اعتزازهم بالحضارة العربية الإسلامية التي ساهموا في بنائها، ويولون عناية بالبعد الروحي في الشخصية الإنسانية، ويتفاعلون مع قضايا المستقبل في عالمنا المعاصر.

واضح أن التيار الديني الإسلامي في الدائرة العربية يعطي مسألة العقيدة اهتماماً بالغاً. وهو حاسم أمره في الالتزام بعقيدة الإسلام واحترام الأديان السماوية ورفض عقائد الغرب «العلمانية».

النتيجة التي نتوصل إليها بعد النظر في قضايا المستقبل في كل من الدائرتين العربية والإسلامية هي أن الحاجة ملحة للعمل من أجل إنجاز المشروع الحضاري الجديد وتحقيق أهداف الأمة على صعيد الدوائر القومية فرادى وعلى صعيد الدائرة الإسلامية بمجموعها، وأن هذا العمل يتطلب تعاون كل أبناء الأمة بعامة والتيارين القومي والديني بخاصة اللذين يتبنيان هذه الأهداف في خطوطها الأساسية ويتطلب قبل ذلك بداهة وضع حد لخلافات فكرية وسياسية قائمة بينهما.

خلافات قائمة بين التيارين

إن استحضار الحقائق الخاصة بالتيارين القومي والديني من حيث نشأتهما وتاريخهما وواقعهما والتفاعل القائم بينهما أمر ضروري للنجاح في وضع حد للخلافات القائمة بينهما ولإيجاد صيغة تعاون تجمع بينهما على برنامج محدد يعالج قضايا المستقبل.

يلفت النظر فيما يتعلق بنشأة التيارين أنها حديثة. فحياتنا العربية لم تكن قبل قرن تعرف تمييزاً بينهما، وكان التيار الغالب فيها عربّياً إسلامياً منذ أن ظهر الإسلام بين العرب وتوحدوا به في التاريخ وكونوا أول دولة تضمهم جميعاً. وقد أدخل الإسلام فكرة الأمة تربطها العقيدة كما يقول عبد العزيز الدوري في دراسته عن

التكوين التاريخي للأمة العربية، واحتوى الإسلام الشعوب والقبائل بهذه الفكرة، وظل الإسلام والعروبة متلازمين بالنسبة للعرب وبقيا أساس الهوية العربية، وكان ذلك إثر تطور حضاري شامل، فبرز مفهوم الأمة العربية على أساس ثقافي. . وتأكدت اللغة العربية رابطة أساسية للعرب. وإذا كانت هذه اللغة قد أصبحت قاعدة الانتماء فإن الثقافة العربية الإسلامية مثلت محتوى هذا الانتماء.

اقترنت نشأة التيارين القومي والديني في حياتنا العربية بالغزو الأوروبي لوطننا وما نجم عنه من احتكاك حضاري بين الحضارة الغربية والحضارة العربية الإسلامية. وكان الوعي العربي قد تجلى قبيل ذلك في القرن الثامن عشر الميلادي بالدعوة إلى العودة للإسلام الأول ورفض الرواسب والجمود والانحراف في المجتمع العربي الإسلامي، وتمثل في دراسة الحديث وفي الدراسات اللغوية وفي بعض الدراسات التاريخية، ثم جاءت الموجة الغربية، فكان لها أثرها في الحد من هذا الاتجاه، وبدأت الحركة التحديثية سواء بفعل الإعجاب بعلم الغرب ومؤسساته في الفترة الأولى أو بفعل الشعور بقوته ومحاولة البعض تقليده بعد ذلك. ورافق هذه الحركة تغلغل بعض الآراء الغربية في الوطن والدولة والحرية. وبرزت فكرة الوطنية وقرنت بين المفهوم التراثي والمفهوم السياسي الحديث كما جاء في الفكر الفرنسي خاصة. وظهر الاتجاه العربي الشامل في اليقظة القومية متميزاً لحد ما عن خط الوطنية وإن اقترن بها، في نطاق الخط العربي الإسلامي ابتداء بالكواكبي، وتثقف جل ممثلي هذا الاتجاه ثقافة عربية إسلامية ثم تعرضوا للأفكار الغربية. وتمثل في هذا الاتجاه التأكيد على أن العرب أمة لها خصائصها. . وعلى أن العربية لغة وثقافة هي الرابطة الأساسية، وعلى أن الصلة وثيقة بين العروبة والإسلام. وذهب البعض فيه إلى أن الإسلام قام وازدهر بالعرب، وإن السبيل لنهضته هي بعودة الدور القيادي للعرب. كما ذهب البعض إلى أن فكرة القومية تأتلف والإسلام لأنها لخدمة الأمة وليست لديها وجهة عدوانية. وقد انتهت الحرب العالمية الأولى بالهيمنة الغربية الشاملة على البلاد العربية وبتجزئة الغرب المستعمر للوطن العربي، وبفتح الأبواب

أمـام الليبرالية الغربية وفرض أنظمة غربية بشكل أو بآخر، وبالتوسع في التعليم. وفتح هذا كله الباب لتطورات جديدة بدت في كثير من الحالات تراجعاً عن الفترة السابقة، ولكنها كانت في الواقع اختباراً للاتجاهات العربية قومية وغيرها، وتجربة جديدة في مسيرة العرب، وانتهت الفترة إلى مفاهيم في الاتجاه القومي دون أن تكون هناك نظرية عامة في القومية العربية. وانتهت بدعوة إلى النهوض بالعرب وإلى إيجاد كيان سياسي لهم في بعض بلادهم دون عودة جادة إلى وحدة عربية. وانتهت دون أن يكـون للحـركـة العـربية وجهة اجتماعية اقتصادية واضحة. وهكذا يتضح من هذه العصـارة أن العـروبـة اقتـرنت بالإسـلام في تاريخ أمتنا الممتد، وأن العلا قة بين العروبة والإسلام تميزت بالانسجام والتكامل والترابط حتى ظهر خلل في فهم هذه العـلاقـة بعـد الحـرب العالمية الأولى، وفي إدراك ظاهرة النهوض القومي وظاهرة الإحياء الديني في وطننا.

لقد ظهر هذا الخلل بوضوح حين تبنى قطاع من حملة الفكرة القومية «العلمانية» وطرحوا مقولات تضع الفكرة القومية في مواجهة العقيدة الدينية، وحين اعتبر قطاع من الإسلاميين الفكرة القومية دعوة إلى عصبية يأباها الإسلام وإلى تقليد الغرب. وفعل هذا الخلل فعله في الفكر القومي والفكر الديني. ووقف الغلاة في التيارين أمام محاولات فكرية جادة حدثت في الخمسينات والستينات لمعالجته وأوصلت إلى بلورة الفكرة القومية وإلى توضيح الصلة الوثيقة القائمة بين العروبة والإسلام فلم تبلغ هذه المحاولات غايتها، وحدثت ممارسات في نطاق التيارين أدت إلى ارتفاع صوت المغـالاة فيهما، ومن ثم إلى اصطناع تناقض بين دائرة الانتماء للعقيدة والحضارة ودائرة الانتماء للسان والقوم في الهوية العربية.

تفاعل إيجابي بين التيارين

منـذ أن ظهـر التياران القـومي العـربي والديني الإسلامي في حياتنا العربية الحديثة، وهناك خلافات بينهما حول عدد من الأمور. هذه حقيقة يجري لفت النظر إليها والتأكيد عليها حين يلح مطلب إقامة جسور بينهما.

هناك حقيقة أخرى لا يتم الالتفات إليها في خضم مناقشة الخلافات في كثير من الأحيان وهي أن تفاعلاً إيجابياً حدث بين التيارين خلال مسيرتهما التاريخية. وكم هو مفيد أن نقف على حصيلة هذا التفاعل ونحن نعمل لإقامة تلك الجسور.

إن لنا إذن أن نستحضر ما توصلنا إليه بشأن نشأة التيارين، ثم نتعرف على الاختلاف الفكري بينهما في تعاملهما مع موضوعي الهوية والحضارة الغربية، لنركز انظارنا على التفاعل الذي حدث بينهما.

النتيجة التي نتوصل إليها من حديث النشأة والتاريخ هي أن هذين التيارين القومي والديني خرجا من «معطف» تيار واحد كان هو التيار الغالب في أمتنا حتى أوائل القرن العشرين، وقد أصبح من الممكن التمييز بينهما في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وكذلك التمييز بين كل منهما وتيارين آخرين ظهرا في حياتنا العربية هما التيار القطري «الوطني» والتيار الماركسي. ولم تلبث أن قامت بين هذين التيارين القومي والديني خلافات فكرية حول عدد من الأمور تفاقمت بسبب حدوث ذلك الخلل في فهم العلاقة بين العروبة والإسلام، وحدثت ممارسات وبرزت مواقف في أوساط التيارين جعلت كلاً منهما في مواجهة الآخر في بعض الأحيان.

اختلف التياران القومي والديني فكرياً في تعاملهما مع موضوع «الهوية ودوائر الانتماء فيها»، وكذلك في الموقف المتخذ من الآخر وحضارته في عملية الاحتكاك الحضاري الجارية بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية. والحق أننا لو تأملنا في التيارات الأربعة التي ظهرت في حياتنا العربية بعد إلغاء الخلافة كنظام سياسي، من زاوية تعامل كل منها مع موضوع الهوية لوجدنا أن كلاً منها غلّب دائرة من دوائر الانتماء المحلية والقومية والعقيدية والحضارية والعالمية على الدوائر الأخرى. فالتيار القطري أكدَّ على الانتماء للدائرة المحلية التي تم رسم محيطها بحدود سياسية لم يعرفها وطننا من قبل حين جزّأه المستعمر الغربي وأقام في كل جزء نموذج الدولة الغربي الذي يعتمد «الجنسية» القطرية في تحديد المواطنة. وغلّب

هذا التيار الانتماء للقطر والدولة على الانتماء للوطن الكبير والانتماء للدوائر الأخرى. واصطنع أحياناً تناقضات بين «الوطنية» و«القومية» وبين «الوطنية» و«العقيدة». ويلفت النظر أنه كان قوياً في مختلف أجزاء وطننا إبان مرحلة مقارعة الاستعمار والجهاد في سبيل الاستقلال القطري، وأنه حمل في طياته تعبيرات عن دوائر الانتماء الأخرى. ولم يلبث أن ضعف بعد تفجر ثورة التحرير وتدفق موجاتها وقيام الدول المستقلة في وطننا، وذلك بفعل عوامل برزت في ظل معطيات جديدة، ثم عاد إلى القوة من جديد بعد حرب حزيران ـ يونيو ١٩٦٧ وأثناء الحقبة النفطية بخاصة في أعقاب حرب رمضان ١٩٧٣. أما التيار القومي فقد أكدّ على الانتماء للدائرة القومية التي تشمل الوطن العربي الكبير «من المحيط إلى الخليج»، وغلّب هذا الانتماء على الانتماء للدوائر الأخرى، وتشدد في إنكار أي خصوصية قطرية أو حتى جهوية بين مشرق الوطن ومغربه وشماله وجنوبه. وكذلك في تمييز الدائرة القومية عن الدائرة الحضارية إلى حد محاولة الفصل بينهما، ونجح في قيادة «النضال» من أجل تحرير الأقطار العربية وتطلع إلى تحقيق وحدتها والوقوف في وجه «الاستعمار الجديد». وأكد التيار الإسلامي على الانتماء لدائرة العقيدة وإلى حد ليس بالقليل على انتماء لدائرة الحضارة العربية الإسلامية التي أسهم في بنائها العرب مسلمون ونصارى وأمم أخرى مسلمة في غالبيتها. وعمل هذا التيار ضمن الواقع القطري، ولكنّه غلّب الانتماء للعقيدة على مجرد «الوطنية»، وضمن الدائرة القومية مغلباً الانتماء للعقيدة على الانتماء القومي، وسعى للتواصل مع التنظيمات المعبِّرة عنه في العالم الإسلامي. وأكد التيار الماركسي على الانتماء لحركة أممية تتجاوز الدائرتين القطرية والقومية وتدين بعقيدة جديدة تغاير عقيدة الأمة ظهرت في أوساط حضارة أخرى غير الحضارة العربية الإسلامية هي حضارة الغرب، وتبنت منهجاً خاصاً بها في تفسير التاريخ.

النتيجة التي توصلنا إليها هذه القراءة لتعامل التيارين القومي والديني مع موضوع «الهوية» هي توافر إمكانية تحقيق فهم أفضل لتوجهات كل منهما العامة،

والانطلاق من هذا الفهم للعمل على إنهاء التناقض المصطنع بين الانتماء القومي والانتماء الديني الحضاري الذي يشيع في أوساط المغالين في كل منهما، وللالتقاء على حقيقة أن هوية العربي تتضمن عنصري اللسان والعقيدة معاً، وأنه لا يمكن لأحدهما أن ينفي الآخر.

واختلف التياران القومي والديني في الموقف المتخذ من الآخر على صعيد التفاعل الحضاري مع الغرب. ومعلوم أن هذا الغرب حاول أن يفرض حضارته بقوة الغزو الاستعماري لأوطان الآخرين، وأن هناك سنناً تحكم التواصُل بين الحضارات ومواقف محددة تبرز في مجتمع الحضارة المتأثرة إزاء الحضارة المؤثرة، وأن هذه المواقف هي موقف الرفض المطلق «المنكمش» والحافز إليه عداء الحضارة الغازية والشك في نوايا الغزاة، وموقف القبول المطلق «المنغمس» والحافز إليه الاعتقاد بأنه الطريق الوحيد للحفاظ على الكيان وإحراز سر التقدم، وموقف الاستجابة الفاعل الذي يتجاوز رد الفعل إلى الفعل ويستجيب لتحدي الحضارة الغازية بالنهوض الحضاري وبناء الحضارة لا مجرد استعادة منجزات حضارة أخرى. ويلفت النظر عند تتبع هذه المواقف الثلاثة في حياتنا الفكرية أن الانتقال فيما بينها تحكمه قاعدة غالبة هي الانتقال من الانكماش إلى الانغماس إلى الاستجابة الفاعلة على صعيد الأفراد وصعيد التيارات. ولقد برز موقف الاستجابة الفاعل في التيار القومي حين خاض معارك الاستقلال. ولكنه حين خاض معارك التنمية وواجه مشكلات العصر وتحدياته غلب فيه موقف الانغماس. ولم يلبث أن قوي موقف الاستجابة الفاعل فيه مرة أخرى بعد أن ثبت عجز الانغماس عن إيجاد الحلول الملائمة. وحدثت مراجعة. وبرز موقف الاستجابة الفاعل في التيار الإسلامي إلى جانب موقف الانكماش لأن الانكماشيين لجأوا إليه في تعلقهم بالماضي. ولم يخل هذا التيار من وجود انغماسيين فيه وضعوا النموذج الغربي نصب أعينهم وهم يحاولون بلورة نموذج إسلامي. ولنا أن نشير هنا إلى أن جميع هذه المواقف برزت في التيار القطري حين جسّد الوحدة الوطنية في مواجهة الاستعمار، ثم غلب موقف الانغماس على

من تولوا قيادته بعد الاستقلال مع وجودٍ قوي لموقف الاستجابة الفاعل. أما في التيار الماركسي فقد برز موقف الانغماس إلى جانب موقف انكماش عقيدي، ولم يخلُ من بروز موقف الاستجابة الفاعل الذي حاول أن يصوغ ماركسية عربية تنتمي إلى الحضارة العربية الإسلامية.

النتيجة التي توصلنا إليها هذه القراءة هي أن هناك حاجة لقيام كل من التيارين القومي والديني بمراجعة لموقفه على صعيد التفاعل الحضاري مع الغرب، وأن إمكانية تحقيق تقارب بين الموقفين قائمة.

نركز أنظارنا على التفاعل الذي حدث بين التيارين القومي والديني على مدى أكثر من نصف قرن. فنرى بداية أن التيار القومي شهد خلال هذه الفترة ظهور عدة مدارس فيه كان أقدمها «المدرسة الشامية» التي ظهرت في بلاد الشام وعبرت عنه في مرحلة نهوضه الأول. وقد اتجهت هذه المدرسة بحكم ظروف نشأتها إلى تجنب الحديث عن «الدين» قدر المستطاع وإلى رفع شعار «فصل الدين عن الدولة» في مسألة نظام الحكم. فكان أن نشب خلاف قوي بينها وبين التيار الإسلامي حول موضوع الهوية والموقف من حضارة الغرب ومن العلمانية بخاصة والتعامل مع دائرة الحضارة العربية الإسلامية. ثم نرى ازدهار مدرسة ثورة ٢٣ يوليو على مدى عقدي الخمسينات والستينات التي كان مركزها مصر وامتد تأثيرها في مشرق وطننا ومغربه. وقد اتخذت هذه المدرسة موقفاً إيجابياً من «القيم الروحية». ولم تقبل بالتناقض المصطنع بين دائرتي الانتماء القومي والعقيدي، ودعت إلى قومية عربية تؤمن بالدين، وتحدثت عن «دائرة إسلامية» تنتمي إليها مصر العربية والإفريقية، والوطن العربي بعامة في موقع القلب منها. وكان من الممكن أن تتحقق خطوة واسعة على طريق المصالحة بين التيارين لولا الخلاف «السياسي» الذي نشب بين قيادة الثورة والإخوان المسلمين وامتد ليأخذ أبعاداً فكرية ولتحدث بسببه ممارسات زادت في تفاقمه. ولكن هذا الخلاف لم يحل دون أن يكون لمدرسة ٢٣ يوليو تأثير إيجابي في توجه التيار القومي نحو القيم الروحية والدين وإن قلّل من هذا التأثير. ونرى أيضاً

ظهور «مدرسة المغرب العربي» إبان النضال من أجل استقلال المغرب الكبير، وقد أكدت على الترابط بين العروبة والإسلام، وأوضحت أن تجربتها التاريخية تجسد هذا الترابط. كما نبهت إلى أن هذا الترابط هو العامل الأساس في وحدة الشعب في المغرب، الذي يعتز بالأخوة القائمة بين عربه وأمازيغه في إطار اللسان العربي الـذي أُنزل به القرآن والدين الإسلامي والحضارة العربية الإسلامية. ونرى ظهور مدرسة الجزيرة العربية، ثم استكمال الإحاطة بالدائرة التي تحدد الوطن العربي التي تشمل موريتانيا والصومال فضلاً عن السودان الممتد جنوباً حتى منابع النيل، وبروز قضية الأكـراد في شمـال العـراق، وإلحـاح موضوع العلاقات بين الدول العربية وجيرانها التي تمثل عمقها ضمن العالم الإسلامي. وقد أكد ذلك كله على أهمية تحقيق التكامل بين الدائرتين العربية والإسلامية، وطرح على كل من التيارين القومي والـديني مستجدات تقتضي منهما تطويراً لأفكارهما وتلفت أنظارهما إلى الحاجة لإيجاد قاسم مشترك بينهما.

نرى أيضاً على صعيد التيار الإسلامي بروز مدارس أخرى فيه غير المدرسة الشامية التي اصطدمت بالتيار القومي العلماني في بلاد الشام. وقد حملت المدرسة المصرية الإسلامية لواء الانتماء العربي في مصر قبل بروز مدرسة ثورة ٢٣ يوليو. وكـان لظهور المدارس الإسلامية في المغرب والسودان والجزيرة أثره في تخفيف تحسس بعض الإسلاميين من الحديث عن العروبة والقومية العربية ما دام هناك ربط بين العروبة والإسلام. ويلفت نظرنا أيضاً أن المدرسة الشامية نفسها شهدت خروج تيار عربي إسلامي منها عبّر عنه عدد من المفكرين.

ونرى على صعيد التيار الديني النصراني وفي أوساط النصارى العرب في التيار القـومي إسهـامـاً واضحاً في التفاعل الجاري بين التيارين، ووضوحاً في الانتماء للدائـرة العربية ولدائرة الحضارة العربية الإسلامية. «فحضارة أوروبا هي حضارة الأوربيين، والنصارى العرب هم في قلب الحضارة العربية الإسلامية التي شاركوا في ازدهارها». كما عبّر المطران جورج خضر في بحثه «المسيحية العربية والغرب».

وهناك آفاق رحبة أمام «مزيد من التلاقي بين المتحررين في الجبهتين الإسلامية والمسيحية في سبيل العمل لتحقيق أهداف الأمة» كما تشوف قسطنطين زريق في دراسته «المسيحيون العرب والمستقبل».

لعل أهم ما حدث في فترة التفاعل بين التيارين القومي والديني هو فشل «التغريب» كطريق لتحديث وطننا العربي. وقد أكد ذلك لهما ضرورة أن يعملا لصنع الاستجابة الفاعلة على التحدي الغربي بتحقيق انبعاث حضاري. ويلفت النظر أن هذا الفشل بدا واضحاً على مختلف الصعد، وفي مواجهة متطلبات الصراع العربي الصهيوني وتحقيق التنمية بخاصة. كما يلفت النظر ظهور بداية صحوة عربية في مواجهة الغزوة الصهيونية تفاعل في صنعها عاملا القومية والعقيدة، وقوامها هو الانتماء إلى الذات ومعرفة الآخر والثقة بالقدرة على الاستجابة لمختلف التحديات، وقد أقلقت هذه الظاهرة الأوساط الغربية التي تعمل للهيمنة على وطننا العربي، فتحدثت عنها بطريقة تتصف بالبعد عن الموضوعية.

النتيجة التي نصل إليها من النظر في التفاعل بين التيارين هي أن مسارهما عبر نصف قرن قرّب بينهما فكرياً، وأوصل إلى بروز تيار الحضارة العربية الإسلامية، وأن هذا التيار مؤهل للقيام بدور خاص في الحوار الذي يجب أن يستمر بين التيارين القومي والديني بخاصة وجميع التيارات بعامة. فالحوار هو الأسلوب الوحيد المناسب لاستكمال التعارف بينهما وإزالة أسباب سوء الفهم وصولاً للتعاون. والحديث عن استمرار الحوار منطلق من حقيقة أنه بدأ فعلاً في نطاقات محدودة. وقد شهدت حياتنا الفكرية العربية منذ منتصف السبعينات حدوث هذا الحوار في ندوات علمية انعقدت في مشرق وطننا ومغربه، وشارك فيها مفكرون ودارسون وباحثون من مختلف التيارات. ولنا أن نشير هنا إلى ندوات مركز دراسات الوحدة العربية كنموذج لها ومثال عليها.

أمور يجب القيام بها

إن إقامة جسور فكرية بين التيارين القومي والديني، ووضع حد لخلافات فكرية قائمة بينهما، وإيجاد صيغة تعاون على برنامج محدد يعالج قضايا المستقبل، مطلب ملح. وإذا كان استمرار الحوار بينهما ضرورياً لتلبية هذا المطلب الملح، فإن هناك أموراً يجب القيام بها في إطار هذا الحوار كي يبلغ غايته ويحقق هدفه.

لا بد **أولاً** من العمل لإزالة عائق رئيسي يعرقله، هو جنوح السلطة في وطننا إلى تقييد حرية التعبير، الأمر الذي يولد مناخاً يترعرع فيه «التطرف» وتشتد فيه «المغالاة»، فيبرز التوجه إلى تضخيم نقاط الخلاف بين التيارين بدلاً من البحث عن نقاط اللقاء. ويتفاقم الأمر حين تعمد السلطة في تقييد حرية التعبير إلى القمع، فتمتلىء السجون بعناصر من هذا التيار أو ذاك أو من التيارات جميعها. وما أفظع ما يخلفه هذا القمع من جروح غائرة في الجسم والنفس حين تقوم السلطة به باسم أحد هذه التيارات ضد البقية، فتجعل هذه الجروح الغائرة مجرد التفكير في الحوار كوسيلة لإنهاء الخلافات أمراً صعباً للغاية. وقد حفلت العقود الأربعة الماضية بأمثلة على ذلك.

يجب إذاً أن يتوافق التياران على العمل لحماية «حرية التعبير» من أي اعتداء عليها أو مصادرة لها. وأن يلتزما بعدم السكوت بله المشاركة ازاء تقييد هذه الحرية أو كبتها، وباعتماد أسلوب الحوار لإنهاء الخلافات والصبر على المعالجة الحكيمة لأي اساءة تحدث لاستخدام حرية التعبير.

لا بد **ثانياً** من الانطلاق في الحوار من الاستعداد لفهم الآخر. وتجنب اصدار أحكام مسبقة على مواقفه، وعدم الصاق تهم أو صفات به. وهذا يقتضي أن يبلور التياران، من خلال الحوار، فهماً صحيحاً لظاهرة التطرف الموجودة في كل منهما، يحيط بأسبابها ويحدد حجمها ويصل إلى معالجتها. ولا بد لهما من أن يحذرا بداية من الانسياق وراء حديث الغرب عن «التطرف» في وطننا. ومعلوم أن هذا الغرب

الـذي يتحـدث في الثمـانينـات عن «تطرف إسلامي» هو نفسه الذي تحدث في الخمسينات والستينات عن تطرف قومي معتبراً القومية العربية عدوه الأكبر. والحق أننا إذا تأملنا في هذا «التطرف» الذي يجري الحديث عنه، نجد أن ظاهرته لا تشمل إلا نسبة محدودة من تيار الصحوة، وإن له أسبابه التي تتفاعل بخاصة في أوساط جيل الحـداثـة والشباب، وهي مرتبطة بحقوق نزوع هذا الجيل إلى الحد منه. فنحن مدعوون، إذاً، إلى وضع الظاهرة في حجمها الصحيح وفهم أسبابها التي من أهمها سبب تقييد حرية التعبير، والتنبه إلى أن تضخيم الحديث عنها يعطي المبرر للسلطة التي تضيق بالحوار لتقييد حرية التعبير وقمع الحريات عموماً.

ومطلوب **ثالثاً** من هذا الحوار أن يبدأ بالنظر في قضايا المستقبل، تعبيراً عن إرادة التيارين في معالجتها، وعن قناعتهما بضرورة التعاون للنجاح في ذلك. ثم لا بد لهذا الحوار من أن يقف أمام الشبهات التي تباعد بين التيارين والمحاذير المتصلة بهـا، ليتم الـوصول بشأنها إلى فهم واضح يمكن من إزالتها. وواضح أن جماع شبهات التيار القومي على التيار الديني هو «صورة الحكم والمجتمع»، إذا حكم هذا التيار وفق مفهومه للدين. وواضح أيضاً أن جماع شبهات التيار الديني على التيار القومي هو «صورة الحكم والمجتمع» إذا حكم وفق مفهوم «علماني» غربي. ويجب أن تتناول هذه الشبهات والمحاذير بصراحة.

لا بأس، إذاً، من مصارحة التيار الديني الإسلامي بأن الحديث عن الحكم بالإسلام يقترن بوجود شبهات حول التطبيق موجودة في أذهان قطاع من ابناء الأمة مسلمين وغير مسلمين، ومن بينهم القوميون. وتلقي هذه الشبهات ظلالاً سواء على صورة الحكم بالإسـلام أو صورة المجتمـع الإسلامي. وقد ظهرت بفعل عوامل داخلية وخارجية، وهي تتسلسل من شبهة الإسلام والرق إلى شبهة الإسلام والمرأة مروراً بشبهات أخرى مثل الطائفية. ولا بأس من المصارحة بما خلّفه تستر عدد من الحكام بشعار «الحكم بالإسلام وتطبيق الشريعة» ليمارسوا حكماً فردياً يقفزون به فوق سيادة القـانـون، من ظلال سوداء احاطت بالشعار، وما سببه ذلك من بروز

محـذور واقعي يجب أخذه في الاعتبار. ولا بأس من المصارحة بما يسببه الفهم الذي يقدمه الانكماشيون لهذا الشعار من قلق عند الكثيرين، وهو فهم يقوم على التقليد وعبـادة الحرف، وينزع إلى المغالاة والتشدد، ويحاصر الفكر والاجتهاد. والأسئلة التي تطرحهـا هذه الشبهـات والمحاذير كثيرة، وقد أورد بعضها جوزيف مغيزل في بحثـه «الإسـلام والمسيحية العربية والقومية العربية العلمانية»[1] لندوة «القومية العربية والإسلام» فقال: «هل سيكون الإسلام عامل أصالة حقيقية وتقدم، كما يريده أهله، أم سيكون عامل اغتراب وجمود؟ هل سيكون عامل توحيد أم عامل تجزئة؟ هل سيكون عامل انفتاح على متغيرات الدنيا أم عامل انغلاق على الذات الماضوية؟ هل سيكون عامل حرية وتحرر أم عامل تقييد وعبودية؟ هل سيكون عامل مسـاهمـة في الحضـارة الإنسـانية أم عامـل تقييد وعبودية؟ هل سيكون مساهمة محصـورة ببعض النـاس دون سواهم؟ هل سيكـون عامـل سعـادة للإنسـان وكل الإنسان، أم عامل كآبة وحرمان؟ هل ما يريده الإسلام، وما يستطيعه، هو السعي إلى خلاص قسم من البشر هم اتباعه، أم هو السعي إلى خلاص البشرية جمعاء إلى جانب قوى الخلاص والتقدم الأخرى؟» ومن حق طارحي هذه الأسئلة مسلمين وغير مسلمين في أمتنا أن يوجهوها ويتلقوا أجوبة عنها.

لا بأس، أيضاً، من مصارحة التيار القومي العروبي بأن الموقف من عقيدة الأمة وحضارتها العربية الإسلامية، الذي يتبنى «العلمانية» الغربية الشائع في أوساطه يقلق كثيرين ممن يخشون أن ينتهي بمواقفه إلى الانفصال عن جماهير امتهم وإلى التبعية الفكرية والحضارية للغرب. ولا بأس من المصارحة بأن مفهوم القومية العلمانية هذا لا يفسح مجـالاً أمـام إيجـاد أرضية مشتركة مع غير العرب من ابناء وطننا العربي، ويقطع الـطريق أمـام التـواصل بين العرب والقوميات الأخرى في دائرة الحضارة العربية الإسـلامية. وقـد أصبـح واضحـاً اليوم قلق الإخوة الأمازيغ في المغرب من هذا

(١) جوزيف مغيزل. «الإسلام والمسيحية العربية والقومية العربية والعلمانية»، المستقبل العربي، السنة ٣، العدد ٢٦ (نيسان/ ابريل ١٩٨١)، ص ٨٣-١٠١.

المفهوم، شأنهم شأن الإخوة الأكراد. ولا يخفي الإخوة في السودان قلقهم من وجود فهم خاطىء للاعتزاز بالانتساب إلى العروبة في أوساط سودانية. كما أصبح واضحاً اليوم مدى الخطر الذي يحمله في طياته الصراع القومي في الدائرة الحضارية العربية الإسلامية بين قوميات لا تنتمي إليها. ولا بأس من المصارحة بأن الممارسات التي تمت على أيدي تنظيمات قومية، وصلت إلى الحكم أو شاركت فيه، حملت في طياتها ما يبعث على القلق بشأن طريقة التعامل مع الآخرين والعمل لتحقيق أهداف الامة عموماً. إن هذه المصارحة بالشبهات والمحاذير تفسح المجال للوصول إلى فهم مشترك صحيح معاصر للعروبة والإسلام والعلاقة بينهما. ويمكن أن نشير إلى أبحاث ندوة «القومية العربية والإسلام»، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، كنموذج يتضمن بحوثاً حاولت الوصول إلى هذا الفهم.

مطلوب رابعاً أن يركز هذا الحوار على الوصول إلى برنامج عمل محدد من خلال البحث في قضايا المستقبل وكيفية معالجتها، وإيجاد صيغة تعاون بين التيارين لتنفيذ هذا البرنامج، وتحديد الأولويات فيه.

أخيراً يجب أن تتم المباشرة في هذا التعاون بالعمل لقضايا لا اختلاف فيها. وأول هذه القضايا وأكثرها إلحاحاً العمل لتحرير فلسطين الذي يمكن أن يجسِّد العلاقة الوثيقة بين الدائرتين العربية والإسلامية وبين الوحدة العربية والتضامن الإسلامي، لأن فلسطين هي حجر الزاوية من العالم الإسلامي وسُرّته التي يتجسد فيها الخطر الذي يتهدد الوطن العربي والعالم الإسلامي، وهو خطر الاحتلال الصهيوني الاستعماري.

وبعد... فإذا كانت العلاقة بين التيارين قد شهدت في ماضيها توتراً، فإن صنع المستقبل ومعالجة قضاياه يتطلبان تعاونهما وصولاً إلى اتساع تيار الحضارة العربية الإسلامية الذي يجسد الهوية بدوائر انتمائها كلها ويعبر عن الاستجابة الفاعلة ويتفاعل مع الحضارات الأخرى في عالمنا.